

ويجوز التصورات ويجوز القياس مستقيماً بالله تعالى
 اي طالباً من المعونة على كاله **انه مفيض الخبز والخبز** والاعطاء
 على عباده هذا **ايضا عوي** هو لفظ يوناني من هذه الكلمات الخمس الجيع المنع
 والعضد والخاصة والعرض العام وقيل معناه الماخزاي سكان للجزول في
 المنطق سوي ذلك باسم كليم الذي استوحى به ودونه وقيل باسم متعلم
 كان فاضله معناه في كل مسألة يتولى لا يسا عوي الخال كذا وكذا وفي
 نسخة هذا الكتاب اختلاف كثير ولما كان معرفة الكلمات الخمس تتوقف
 على معرفة الدلالات الثلاثة المطابقة والتضمن والالتزام وعلم معرفة
 اقسام اللفظ بدسياً هنا فقال **اللفظ الال** بالوضع وهو ما وضع لعمى
 يدل بتوسط الوضع على تمام ما **يوضع له بالمطابقة** لمطابقة اي
 موافقته له من قوهم طابق لفظ السؤل اذا توفا **ويدين على جزئته**
 اي جزاً ما وضع له **بالتضمن** لتضمن المعنى لجزءه ان **الجزء** خلاف السبب
 كالسقطه **وعلى ما لا يلزم** ما وضع له **في الذهب** بالالتزام
 المعنى اي سئلوا له لسوا لازمه في الخارج ام لا **كالانسان** فانه يدل
على الحيوان الناطق بالمطابقة **وعلى السعد** اي الحيوان والنا
بالتضمن وعلى **قال العلم** وهو **بالا** ودلالة العام على بعض افراده
 كجاء عبيدي مطابقة الاله في قوة قضايا بعدد افراده اي جاء فلان وجاء
 فلان وهكذا فسقط ما قيل انها خارجة عن الدلالات الثلاثة لان بعض
 افراده ليس تمام المعنى حتى تكون دلالة عليه مطابقة ولا جزاً حتى تكون
 تضمناً ولا خارجاً حتى تكون الزاماً بل هي جزى لانه في مقابلة الكل لانه
 دلالة العموم من باب الكلية لا الكثرة والدلالة كون الشيء بالالتزام

قوله على وجه ما وضع له قال المعنى الاوى
 حذرت لفظهم لانهما به استسط التركيب
 في المعنى لفظي وليس كذلك لان لفظي
 قد يكون بسيطاً كما سلف ولانهما به ان
 دلالة على غيرهما التي كالمعنى
 المشبه مطابقة اذ فهم التي غاية مع
 انها لا لفظي فطالكن وجه اللزوم
 المطابقة له واما قوله الاوى حذرت
 لفظهم لانهما به قوله هذا لفظي
 واما علم لفظ جميع فلا اولوية لفظه اه

من العلم

به العلم شيء اخر

من العلم به العلم شيء اخر والاول هو الدال والثاني هو الدلول فالاول هو الذي
 يلزم من العلم به شيء اخر العلم به والدلول الذي يلزم من العلم بشيء اخر العلم
 به وقد بينتها في شرح اديب البحث **والدلال** تنقسم الى فعلية كدلالة
 الخط والاشارة و**اعتقادية** كدلالة اللفظ على لفظه و**طبيعية** كدلالة
 الابن على الوصي و**وصفية** وهي كون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى
 وهي المادة هنا **ولما كانت** الدلالة نسبة بين اللفظ والمعنى الربيعها
 وبين السامع اعتبرت اضافة نارة الى اللفظ فنفس بذلك **وهو**
 تارة الى المعنى فنفس المعنى هذا ما نفها به وتارة الى السامع
 فنفسه المعنى اي انتقال ذهنية اليه وانهم قوله ان كان له جزوان
 المطابقة لا سئلوا التضمن وكذا لا سئلوا الالتزام خلافا للفظ
 الرزي واما التضمن والالتزام فيسئلوا ان المطابقة ضرورة
 ودلالة المطابقة لتطويه لانهما بعض اللفظ والاخران عملتان
 لتوفاها على انتقال الالف من المعنى الجزئية ولازمه وقيل وصفتان
 وعليه اكثر المناطقه والالتزام ثلاثة لازمه وهذا خارجا كما قبل
 صنعة العلم والكتابة للانسان ولازمه خارجا فقط كسواد الغراب
 والرنج ولازمه ذهنا فقط كالمصر لعمى والمعتبر في دلالة الالتزام
 الالتزام الالف كما ذكره المصنفون لانه لا يلزم في الخارج بل هو
 شرط ترجيح تحقق دلالة الالتزام بدون امتناع تحقق المروط
 بدون الرط والالتزام باطل فكل الالتزام لان العلم كالمعنى
 يدل على التلكة كالمصر للالتزام لعمى عدم المصراع ان
 ان يكون بصريح ان بينهما ما ذلك في الخارج **فما اللفظ** اي